مساهمة دور قطاع النفط في تكوين الواقع الريعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

حسن كاظم علي عادل سلام كشكول
جامعة ميسان كلية الادارة والاقتصاد (قسم الاقتصاد)

ISSN (Paper) 1994-697X
Online 2706 -722X
https://doi.org/10.54633/2333-022-047-011

المستخلص

أن الاقتصاد العراقي قد اعتمد بعد عام ٢٠٠٣ ، بشكل كبير على العائد النفطي مما جعله عرضه لبعض المخاطر السوقية ، وكذلك للتغيرات الزمنية كعامل العرض والطلب ، والامر الذي جعل من الاقتصاد العراقي ان يكون رهن التقلبات الحاصلة في السوق النفطية ، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط نرى النفقات الاستهلاكية في زيادة ويزداد هدر الثروات خلالها ، والعكس يحدث عند هبوط الاسعار النفطية وتظهر اعراض التقشف وكذلك دعوات الى ترشيد الموارد الاقتصادية ، وهذا يعني أن العراق يعاني من بيئة اقتصادية متقلبة بعد عام ٢٠٠٤. وكذلك وجود اختلال هيكلي في بيئة الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية : دور قطاع النفط ، الواقع الريعي في الاقتصاد العراقي

The contribution of the role of the oil sector in the formation of the rentier reality in Iraq for the period (2003-2019)

Adel Salam Kashkool Researcher Hassan Kadhim Ali
Misan University Faculty of Administrative and Economics / Department of Economics
hassankadhim992@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-9026-3127

Abstract

The Iraqi economy heavily depended oil revenues after 2003, it prone to some of the market risks as well as the temporal changes such as the factor of supply and demand. And that factor made the Iraqi economy subject to the fluctuations in the oil market. When the oil prices rise , the consumables expenditures are increasing which leads to wealth waste accordingly while the fall of the oil prices leads to the austerity and the calls for regulating and rationalization of the economic resources. This means that Iraq has fluctuating economic environment after 2004 . as well as the presence of a structural imbalance in the environment of the Iraqi economy.

Keywords : The role of the oil sector, The rentier reality in the Iraqi economy.

المقدمة

بداء الانتاج النفطي في العراق في عام (١٩٢٧) واخذ الريع النفطي يدخل في الموازنة الدولة بنسب ضئيلة في الثلاثينيات بسبب سيطرة شركات الاجنبية علية ، ألا ان تركز الريع النفطي في بداية الخمسينات من القرن العشرين ، بعد ان تم الاتفاق على مناصفة الارباح مع الشركات النفطية هذا مما ادى الى زياده العوائد النفط في العراق وهذا الامر الذي حول العراق الى دوله ريعية ،ان العراق من بين اكثر دول اعتماداً على الموارد الريعية في العالم وكذلك الاعلى تخصيصا للنفقات التشغيلية من بين بلدان العالم ، وشهد العراق في (٢٠٠٣) بعد الاحتلال الامريكي انخفاض في الانتاج وبعدها اخذ الانتاج بالارتفاع بدرجة كبيره ، فقد تسبب النفط في عدم اعتماد الحكومات العراقية والمتعددة في تمويل الموازنة العامة على القطاعات غير النفطية ،تسبب ايضا بالعديد من نتائج سلبية وذلك بسبب ظهور بعض النتائج الاقتصادية والاستخدامات الغير مجدية ، التي يمكن ان تؤشر بتمويل موازنة الدولة.

الاهمية

تكمن اهميه البحث في التعرف على الطبيعة الريعية واحادية الجانب للاقتصاد العراقي ودور القطاع النفطي في السيطرة على القطاعات السلعية الاخرى .

المشكلة

على الرغم من وفرة العوائد النفطية بعد عام ٢٠٠٣ لم تسهم الطبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي في تحقيق تنمية اقتصادية في البلد، بل تسببت في زيادة مديونية العراق خلال العقد والنصف من القرن الحالي، بسبب التقلبات في العوائد النفطية.

الهدف

هدف البحث تسليط الضوء على اساس مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين الواقع الريعي وتحليل الايرادات النفطية واثرها على الناتج المحلي الاجمالي .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية ان الطبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي أسهمت في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ومن ثم اختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي، الامر الذي أدى الى ابقاء عوائد النفط المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي، وعليه فقد اصبح الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الدولية. لذلك لابد من تنويع الاقتصاد العراقي بكل قطاعاته الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة.

منهجية

منهجية البحث تم اتباع المنهج النظري لتأطير الجانب النظري التحليلي للموضوع ومن ثم الانتقال الى الجانب الكمي والقياسي لتحليل البيانات قياسياً واختبارها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 9.0) .

هيكلية

من اجل تحقيق فرضيه الدراسة وأهدافها ، أذا ينقسم بحث الى ثلاثة مفاهيم أساسية ، فضلاً عن خاتمة التي قد تحمل في حقبتها نتائج والتوصيات ،تناول المفهوم الاول الريع وانواعه اطار نظري اما فقد تناول المفهوم الثاني طبيعة الاقتصاد العراقي ويبحث مؤشرات القطاع النفطي وأهميته في الاقتصاد العراقي ، كذلك تناول المفهوم الاخير قياس اثر الواقع الريعي على بعض متغيرات .

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

مفهوم الريع وانواعه اطار نظري

المطلب الاول: مفهوم الريع ، اصطلاحاً

١. الريع اصطلاحا

يرجع مفهوم الريع إلى نهاية القرن السابع ،فقد ظهر الفكر الاقتصادي في كتابات الاقتصادي الايرلندي (جيمس اندرسون) في أواخر القرن السابع عشر, وأطلق كارل ماركس على اندرسون بلقب (المزارع محترم) في جداله للمفكر الاقتصادي ريكاردو حول مفهوم (الريع (Hussein, 2014) .

أنّ أول من استعمل مصطلح الريع هو العالم الاقتصادي أدم سميث في كتاب(ثروة الأمم) ،لكونها شكل من أشكال المردود المالي إذ كان يقصد بكلمة ريع في المفهوم الانكليزي أحد المعنيين (Smith) :

١. هو مقدار الأجر الذي قد يقّدمه المزارع لمالك الأرض الأصلي لقاء استغلاله لها خلال مدّة معّينة من الزمن.

٢.هو الميزة المادية والتي تتمّتع بها الأرض الخصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبةً منها, أو الفائض القيمي أو النقدي أيضا الذي تحّققه الأرض الخصبة بالنسبة إلى الأرض الأخرى والأقل خصوبة ،وقد أعطى أدم سميث في كتابه السابق الإشارة إلى أراء مختلفة حول الريع (Hussein, 2014).

أول من استعمل مصطلح الريع وكنمط اقتصادي هو الاقتصادي (كارل ماركس) في كتابه (رأس المال) حين قال: (حول الاقتصاد الريعي فقد تقوى علاقات القرابة والعصبية اما حول التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج) (Al-Taie) . أنّ من أعطى للريع معناه الاقتصادي بالصورة المحكمة والاكاديمية هو ديفيد ريكاردو بكتابة (حول مبادئ الاقتصاد السياسي للضرائب) (Al-Janab, 2013)، كونه أول من أبرز فكرة الريع في الأدب الاقتصادي على أنّه دخْل خاصّ من الأرض نتيجة اختلاف الأرض في الخصوبة أو في الموقع (Omar, 1982). وقد أبرز ريكاردو فكرتين رئيستين في تحليله للريع :

الأولى : أنّ الريع هو عائد ونظير استعمال التربة كالقوى الأصلية بوصفها القوى غير القابلة للهلاك.

الثانية: أنّ الريع المرتفع ليس دليلاً مؤكداً على سخاء الطبيعة بل العكس هو دليل على شح الطبيعة.

وقد عرف كينز الريع بانه هو العائد الصافي التي قد يحصل عليه الرأسمالي نتيجة استثماره الرأسمالي (Abdel-Ridha, 2012) ،وبعد أنّ ذكرنا الريع لأبُد من التطّرق إلى مفهوم الريع الاقتصادي وكذلك الدولة الريعية.

٢. مفهوم الاقتصاد الريعي

اقتصاد الريع يعني اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض مثل النفط الخام ، وفي الغالب فانّ اقتصاد هذا البلد يكون رخواً إذْ يعتمد على المبادلات التجارية ،وهذا ينتج مجتمعاً استهلاكياً ويسيطر فيه قطاع الاستيراد ، واقتصاده لا يولي للصناعات التحويلية والزراعية أهمية. وبعض اقتصاديات البلدان العربية ربما نجدها نموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث الدولة تتمتّع فيها بعائدات مالية كبيرة سواء أكان عن طريق الجباية أو البيع ،وعاده تستعمل تلك العوائد المالية الكبيرة بالشكل المباشر في البناء أو تشييد أو التوزيع أجور الموظفين أو العمال واستيراد كلّ ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في القطاعات الإنتاجية التي تنعش الاقتصاد وتوّفر فرص العمل ،علاوة على ذلك فإنّ الدولة عادة تجني ارباحاً إضافية قد تسهم في التنّوع الاقتصادي ،وأيضا التخلّص من تبعية قطاع المحروقات ،هذا الواقع يخلق حالة ويبقى فيها النّمو الاقتصادي مرهوناً في تطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد الداخلي أو الخارجي ،وذلك من خلال تشجيع قطاعات الإنتاجية العمومية (Yasser, 2013).

www.misan-jas.com ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

للاقتصاد الريعي تأثيرات وتداعيات اقتصادية واجتماعية ومن بينها :

أ- الانكشاف الخارجي ،أيْ أنّ الدولة ريعية فقد لا تنتج ما يكفي من حاجتها الأساس ومنْ ثمّ سوف تستورد ما يلزمها من الخارج، ما يؤدي إلى التبعية الواضحة للخارج ،وتصبح الأسواق المحلية مرتعا للشركات الأجنبية .

ب- تهديد الأمن الغذائي ،الدول النامية معظمها دول زراعية، لكنّ إهمال القطاع الزراعي لمصلحة القطاع النفطي والقطاعات الخدمية أسهم أيضا في اضعاف قدرة توفير الأمن الغذائي ،ومن ثم فان تلك الدول تلجا إلى استيراد حاجاتها منُ تلك الموارد الغذائية (Saad F. F., 2020).

ت- أنّ سعر النفط يتحّدد تبعاً للظروف خارجية ،والإيرادات النفطية رهينة التحّولات الخارجية ،فضلاً عن ذلك فأنّ أغلب الصادرات متأتية من القطاع النفطي ، وهذا الأمر الذي يتسّبب في تشوّه ميزان المدفوعات ،وهذا يعكس حقيقة المركز العالمي للبلد في التجارة الخارجية .

ح. أنّ زيادة الإيرادات النفطية تسهم في تمويل الموازنة العامة قد تقلّل من الانضباط المالي في طرف داخل المؤسسات الحكومية ، مما يؤدي إلى قرارات غير مدروسة في الموازنة.

ج. أنّ القسم الاعظم من دخول الدولة الريعية يأتي من الموارد الخام أو من الصادرات النفطية ، ومنْ ثمّ فأنّ تحصيل الضرائب والتي تمثل النسبة المتواضعة من مجموع ايرادات العامة للدولة والتي لا تأتي من ضمن اولويات السياسة المالية (Yasser, 2013).

٣. الدولة الريعية

ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسات الكاتب الإيراني حسين مهدوي في سنه ١٩٧٠، بالنموذج الإيراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية ، عندما عّرف الدولة الريعية بأنّها الدولة التي تحصل على الجزء الكبير من دخلها عن طريق مصادر خارجيه سواء أكان ذلك عن طريق الموارد الاستخراجية أو الطبيعية أو الزراعية على شكل ريع ،وتتحكم فيه الدولة في التوزيع والسيطرة عليه (Al-Shammari M. S., 2013).

تختلف وجهات النظر حول المداخيل الريعية أو الدولة الريعية ، لكن هناك اتّفاق عام على العوائد النفطية بوصفها عوائد ريعية ، فالدولة الريعية على هذا الأساس هي تلك الدول التي مساهمة العوائد الريعية الخارجية تشكّل نسبة تزيد عن (٣٠%) من ألناتج المحلّي الإجمالي ، وانصبت أثارة السلبية على بنية الاقتصادية، ومن خصائص الدولة الريعية مما يأتي (Abdullah, 2002).

أ- الارتفاع في معدّلات الإنفاق الحكومي من دون الحاجه إلى فرض الضرائب .

ب- ارتفاع الأهمّية النسبية للصادرات الريعية (مثلا كالنفط)من أجمالي الصادرات ،واحيانا تصل إلى أكثر من (٨٠%).

ت- ضعف هيكل الإنتاج المحلّي خارج القطاع الريعي .

ث- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساس للدخل ،وانخفاض المساهمة المجتمعية في التكوين .

المطلب الثاني : أنواع الريع

أنواع الريع تتعّددِ بتعدد استعمالات هذا المجال وهناك أنواع عديدة من الريع ،وكلٌّ نوع قد يختلف باختلاف طبيعة الدراسة ومجال البحث ،ولأبُدّ من الوقوف أكثر من أجل فهم دقيق لهذه الأنواع يمكن التميز بين الأنواع الأتية:

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

١ – الريع الطبيعي (Natural Rent)

هو ذلك الريع الطبيعي الناتج عن مصادر الطبيعية المتوفّره في الطبيعة وفي مختلف أنحاء العالم (Al–Tamimi)، ويتمثّل بالموارد الطبيعية :كالثروات المعدنية ،والغابات ،والنفط ،كما يعدّ الذهب أيضا من الموارد الطبيعية إذْ أُطْلِقَ مصطلح الريعي على ما تجنيه اسبانيا لديها من كمية الذهب الامريكي في (غضون القرون الوسطى)، كذلك كمية الماس والمحاصيل والغابات الاستوائية ، يُعّد النفط الخام من أهم وأكثر مصادر الريع الطبيعي بمختلف أنحاء العالم وأكثرها شيوعا (Sunitan, 2003).

٢–الريع الاحتكاري (Monopolistic Rent)

الريع الاحتكاري والذي قد تحصل علية المنشاة الاحتكارية يكون بنسبة اعلى من نسبة الريع العادي والذي تحصل علية المشروعات المختلقة والتي تمارس عملها في سوق المنافسة التامة ، وان الريع الاحتكاري أو احتكار القلة قد يحدث هذه الاحتكار عندما يقوم عدد من المنتجين سواء كانوا دولا أو مؤسسات أو افراد قاموا بإنتاج تلك سلع وقد تكون متماثلة مثل صناعة السيارات أو الطائرات

(Al–Fatlawi, 2011)،أنّ القوة السوقية للمحتكر وأيضا قدرته على رفع السعر تعتمد عاملين أساسيين هما :

١. على درجة مرونة الطلب وعلى منتجات المحتكر وأنّ الطلب على المنتجات الاحتكارية يكون غير مرن أيضا فكلما كانت درجته منخفضه كلما ازدادت سيطرته على السوق تكون (علاقة طردية) ومن ثم التحكم بالسعر والسلعة .

٢. صعوبة السوق والدخول بمجال الصناعة مع الدول الكبرى أو الشركات الصناعية المحتكرة اي كلما كان هناك صعوبة بالدخول الى للسوق كلما ازدادت سيطرة المحتكر على السوق (علاقة طردية).

٣–الريع الاستراتيجي (Strategic Rent)

يقصد بالريع الذي تحصل عليه الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي ،وذلك نتيجة الاستخدام دول اخرى عديدة لهذا الموقع، يعتبر كالريع الذي تجنيه واردات للدول والتي تملك موانئ بحرية أو قنوات مائية حيوية وتجارية مثال على ذلك قناة السويس وقناة بنما (Muhammad)

،مثلاً كموقع اليمن وبجانبه دول الخليج الدول النفطية , فضلا على ذلك موقعها البحري ،وقد يأخذ ريع الاستراتيجي شكل المعونات أو المساعدات التي تصل أحيانا لنصف ميزانية الدولة ، لبعض الدول الفقيرة (al–Jubouri).

–الريع الداخلي (Internal Rent)

يعرف البعض الريع الداخلي على انه : هو الريع التي تحصل عليه الفئات المقربة على السلطة الحاكمة ومقابل تقديم المبالغ أو المنافع الولاء للحاكم، أو المنافع المدفوعة لفئه معينه وبهدف ارضائهم وكذلك لكسب ولائهم لديمومه السلطة الحاكمة منْ أجل استمرارها ، ولهذا فقد اطلق عليه تسمية (تجارة النفوذ ما بين السلطة الحاكمة والمقربين منها) (al–Jubouri, 2012).

– الريع الخارجي (Foreign Rent)

هو الذي يتُمّ دفعة من قبل أفراد أو الشركات أو حكومات اجنبية يقدّم أيضا إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني (Al–Ghobash, 2004). ويرتبط المفهوم الحديث للاقتصاد الريعي بما يعرف بالريع الخارجي ،فقد يقصد بالريع خارجي :(ذلك الدخل المتأّتي من الخارج والناجم من عمليه غير إنتاجية بمعنى حقيقي للإنتاج) ، وأيضا عُرّف الاقتصاد الريعي بأنّه هو الاقتصاد التي يعتمد على الجزء الأكبر من دخله من ريوع خارجية (others, 2007).

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

-الريع الوظيفي (Employment Rent)

وهو ذلك الريع التي يعتمد على توفير أو احتكار المجموعة من المميزات الخاصّة في للموظفين، وهذا يسهم في دعمهم وتشجيعهم للقيام بالعمل وبشكل أفضل لتحقيق مكاسبهم ، ومن الأمثلة على الريع الوظيفي :

أ. يجب توفير سكن مجّاني لهم .

ب. تقديم الدعم والرعاية الصحية للموظفين وكذلك لعواهلهم .

ت. توفير بدل المواصلات.

-الريع العقاري (Real estate Rent)

هو واحد من أشهر أنواع الاقتصاد الريع ، الذي يعتمد اساساً على تقديم التسهيلات العامة للأفراد حتى يتمكّنون من شراء العقارات وغيرها سواء أكان من خلال التقسيط أو من خلال الدفع النقدي، بأسعار رمزية بسيطة ،وفي كلا الحالتين قد يحقّق لصاحب العقار أو المالك أرباحاً تسهم في تقديم الريع ورأس المال الخاص به (Atom, 2019) .

المطلب الثالث: العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية .

العلأقة الجدلية ما بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية وأيهّما سبق الأخر في الشكل الأخر وقبل البدء استوجب منا كباحث عن الحقيقة ضرورة الوقوف اولا عند مصطلح (الريع الخارجي) وأيضا لماذا قد يعد مصدراً اساساً ومهّما في تحديد العلاقة ما بين كلٌ من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، ولغرض الإجابة عن هذا التساؤل لأُبدّ من ذكر كلّ من مفهومي الريع الداخلي والخارجي مجدداً ، والجدير بالذكر أنّ أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة وتحت مسمى الدولة الريعية هو الكاتب الايراني (حسين مهدوي) ،وفي بحثة الموسوم حول تحديد نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية (بالدول الريعية) ، ايران كحالة دراسية ،والذي نشره في عام (١٩٧٠) ،وقد شخّص حسين مهدوي بها طبيعة الدولة الريعية موضحاً مسمى الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى دخلا ريعياً يأتي من مادة أولية ، وأنّ الدولة بهذه الحال قد تعتمد دخلا مستديمة يأتي من الخارج ، وأيضا قد يتجسد الحال في أغلب الدول النامية والنفطية التي غالباً قد لا يشارك فيها الاقتصاد المحلّي بشيء ربما يذكر من إنتاج النفط وتصنيعها ، وأنّ الدولة للريعية بالأساس هي الدولة التي تعيش على عائدات الخارج . وأيضا أستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بالشكل الأساس والأحوال التي يلعب فيها الاقتصاد الريعي ، وقد صوّر هذا المفهوم حازم الببلاوي مفهوم الدولة الريعية بسماته الاساس الاتية (Al-Marzouk, 2008)

أ-أنّ الريع لا يمكن أنّ يكون هو النوع الوحيد في أساس الدخل وفي الاقتصاد ،ولكن يجب أنّ يكون النوع الأكبر (السائد).

ب- يجب أنّ تستخدم أقلية من سكان أساسا في توليد الريع ، وفي حين لا تشترك لا في توزيعه ولا في استغلاله (اقتصادنا ريعي ويولد في احتمال دوله ريعيه).

ت- الريع الخارجي قد يكون الملتقى الرئيس للدولة .

أنّ طبيعة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية قد أتسمت برؤية ضبابية في التمييز ما بين الاثنين ،وذلك بسبب التداخل والتشابه الكبير فيما بينهما ، سوف نقوم بعرض بعض النقاط الأتية :

١- الدولة الريعية والاقتصاد الريعي قد تشترك كلٌ الدول في اعتماد دخولها المتأتية من مصدر الريع الخارجي، والحقيقة الذي يمثّل نسبة من كمية المصدر الرئيس في تمويل الدخل وأيضا في تلبية الاحتياجات العامة لتلك الدول ، تكون نسبة الاعتماد على الريع الخارجي أكبر في الدولة الريعية منها إلى الاقتصاد الريعي ، ويتبّينُ بأنّ الريع الخارجي هو مصدر أساس لكلٌ من الدولة الريعية . (Abdullah, 2002).

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

٢- قد تمثّل صادرات الريع الخارجي من الموارد الطبيعية مثلاً (كالنفط)، ويكون المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الريعية بحيث يمثّل الريع الخارجي والمتأتّي من بيع موارد المصدر، ومصدرها الرئيسي هو الدخل القومي ،أمّا فيما يخصّ الدول التي يكون اقتصادها ريعياً فأنّ العوائد الريعية لتلك الدولة قد تتّخذ أشكال عديدة أهمّها :

أ- التحويلات الخارجية تتمثّل بعائدات العمالة الخارجية .

ب- عوائد الموقع الاستراتيجي .

ت- العائدات المتأّتية من القطاع السياحي .

٣- الدولة الريعية تمتاز بانعدام العلاقة ما بين تيار العائدات الريعية والتي تؤول للدولة بين الجهد الإنتاجي للمجتمع كلّه ، وأسعار الصادرات الريعية من المواد الأولية قد تتحدّد في السوق العالمي عبر ألية العرض والطلب أما الاقتصاد الريعي فلا توجد علاقة ،وذلك بسبب طبيعة الأنشطة الريعية التي تتطلّب مشاركة العديدة من المواطنين (Al-Shimi, 2012).

٤- أنّ الدخل الريعي المتأتي من الموارد الريعية مثلاً كالنفط قد يتّجه بشكل مباشر إلى الدولة الريعية، في حين الا يحدث ذلك في الاقتصاد الريعي بحيث لا تذهب الدخول الدولة الريعية الى الدولة بشكل مباشر بل الى اغلبية المساهمين في الانتاج (Al-Shammari M. , 2016) .

مؤشرات القطاع النفطي وأهميته في الاقتصاد العراقي (٢٠٠٣-٢٠١٩) .

المطلب الاول : واقع القطاع النفطي في العراق

أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد على المورد النفطي بالدرجة الأولى أيْ (دولة ريعية) وصناعته الاستخراجية بدأت في عام ١٩٢٥ ،وكانت الأولى في حقول كركوك وتوالى الإنتاج بعد عامين من هذا التاريخ، قد تم أيضا تأميم الصناعة النفطية (١٩٧٢) (Ibrahim, 2016) .

١-انتاج العراق وصادراته من النفط الخام (٢٠٠٣-٢٠١٩)

أنّ أهم ما يميّز صناعة النفط العراقية الناجم عن امتلاك موارد ضخمة ومتعّددة من الاحتياطيات فضلاً عن تميّز المورد النفطي من سطح الأرض ممّا اسهم في انخفاض تكاليف الإنتاج (Salih, 2015) .

ويتّضحُ من خلال الجدول (١) والشكل (1) تطور إجمالي الإنتاج النفطي في العراق ، إذا بلغ معّدل الإنتاج النفط التقليدي خلال المدّة ما بين عام (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مستويات منخفضة يتراوح معّدل الإنتاج الإجمالي للنفط الخام ما بين (١,٣٧٧) مليون برميل يوميا و (١,٩٥٧) مليون برميل يوميا على التوالي ، وهذه النسبة المنخفضة في الانتاج نتيجة الظروف التي قد مّر بها العراق في حرب الاحتلال الامريكي التي حدثت خلال عام (٢٠٠٣) وما لحقها من تدهور كبير في الأوضاع الأمنية وسقوط النظام ، وقد لحق الضرر كثير في البنى التحتية ،وكذلك في الصناعات النفطية والقائمة بوقتها وعندما تحسّنَت الأوضاع وبصورة نسبية بعد تلك المدّة فضلاً عن ذلك قيام الشركات المحلية بصيانة الحقول الإنتاجية الفعالة سابقا ،وكذلك القيام بإسهام مشروعات جديده فقد ساهمت في ارتفاع الإنتاج النفطي بالعراق ،

www.misan-jas.com ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

الجدول (١) انتاج العراق وصادراته من النفط الخام للمدّة (٢٠٠٣-٢٠١٩) مليون برميل /يومياً

السنوات	إجمالي إنتاج العراق من النفط الخام (1)	إجمالي صادرات العراق من النفط الخام (2)	نسبة صادرات العراق من أجمالي الإنتاج النفطي (3)
2003	1,377	388.6	%28,2
2004	2,107	1,450	%68,8
2005	1,853	1,472	%79,4
2006	1,957	1,467	%74,9
2007	2,035	1,466	%72,0
2008	2,224	1,900	%85,4
2009	2,336	1,906	%81,5
2010	2,358	1,890	%80,1
2011	2,653	2,165	%81,6
2012	2,942	2,423	%82,3
2013	2,980	2,390	%80,2
2014	3,110	2,515	%80,8
2015	3,504	3,004	%85,7
2016	4,648	3,803	%81,8
2017	4,469	3,802	%85,0
2018	٤,٤١٠	3,862	%87,5
2019	3,982	3,460	%86,8

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الواردة في المصدر:

- **التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٧،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،اوبك.**
- Opec ,organization of the petroleum exporting countries, Annual statistical Bulletin –2006.
- **العمود (٣) من عمل الباحث .**

في عام (٢٠٠٨) إذا يلاحظ ارتفاع في إجمالي الإنتاج ، إذْ بلغ ٢,٢٢٤ مليون برميل يوميا ، وفي عام ٢٠١٦ قد كسر إنتاج النفط الخام الحاجز وتجاور (٤ ملاين) برميل يومياً وصل بالتحديد إلى ٤,٦٤٨ ملاين برميل يومياً ،استمرت معدلات إنتاج النفط الخام في عام ٢٠١٨ بمعدلات مرتفعة أيضا إذْ بلغ الإنتاج ٤,٤١٠ ملاين برميل يومياً ، أما في عام (٢٠١٩) فبلغ إجمالي الإنتاج النفطي في العراق (٣,٩٨٢).

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

٢- صادرات العراق من النفط الخام(٢٠٠٣-٢٠١٩)

فمن المتعارف لدى الجميع أنّ الصادرات العراق تقتصر بدرجة كبيرة وبصورة منفرده على ماده النفط الخام ،والوضع الذي مرت به صادرات العراق من الطاقة وأغلبها هي مادة النفط الخام التقليدي ، ويمكن توضيح التذبذبات التي مرت بها صادرات العراق من الطاقة ومن خلال كميات الصادرات النفطية العراقية خلال المدّة الزمنية عام (٢٠٠٣) وصولاً إلى عام ٢٠١٩ (Organization of the petroleum, 2019)، يبين الجدول (١) كميات صادرات العراق من النفط الخام خلال عام (٢٠٠٣) كانت بمقدار (٣٨٨,٦) الف برميل يوميا فقد يشكل هذا المقدار ما لتصل نسبة إلى (٢٨,٢%) من إجمالي النفط المنتج للعام ذاته وهذه النسب المنخفضة في التصدير جاءت بسبب أحداث الحرب وما رافقها من تدهور في الوضع الامني فضلا عن ذلك تضررت أيضا خطوط التصدير الناقلة للنفط ، وسرعات ما اخذت الصادرات بالارتفاع المستمر تدريجيا بعد عام (٢٠٠٣) اذا شهد عام ٢٠٠٤ ارتفاعا في اجمالي الصادرات النفطية العراقية من كميه النفط الخام اذ بلغ (١,٤٥٠) مليون برميل يوما وقد شكل ذلك المقدار نسبة تصل إلى (٦٨,٨%)من إجمال الإنتاج النفطي ، ونتيجة الاستمرار في الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط بالحقول النفطية من قبل الشركات المستثمرة فقد كسر الإنتاج النفطي حاجز (٤) مليون برميل يوميا وفضلا عن ذلك الارتفاع بمعلات الطلب على النفط الخام والذي أسهم بالارتفاع معدلات التصدير خلال عام ٢٠١٥ (٣,٠٠٤) وبنسبة صادرات تتجاوز (٨٥%) ومستمر هذا التقدّم إلى عام ٢٠١٨ أذْ بلغ إجمالي التصدير النفط العراقي الخام (٣,٨٦٢) مليون برميل يوميا بنسبة تصل (٨٧,٥%) من إجمال الإنتاج النفطي وهي أعلى نسبة إسهام خلال مرحلة الدراسة .

الشكل (1) انتاج العراق وصادراته من النفط الخام للمده ٢٠٠٣-٢٠١٩

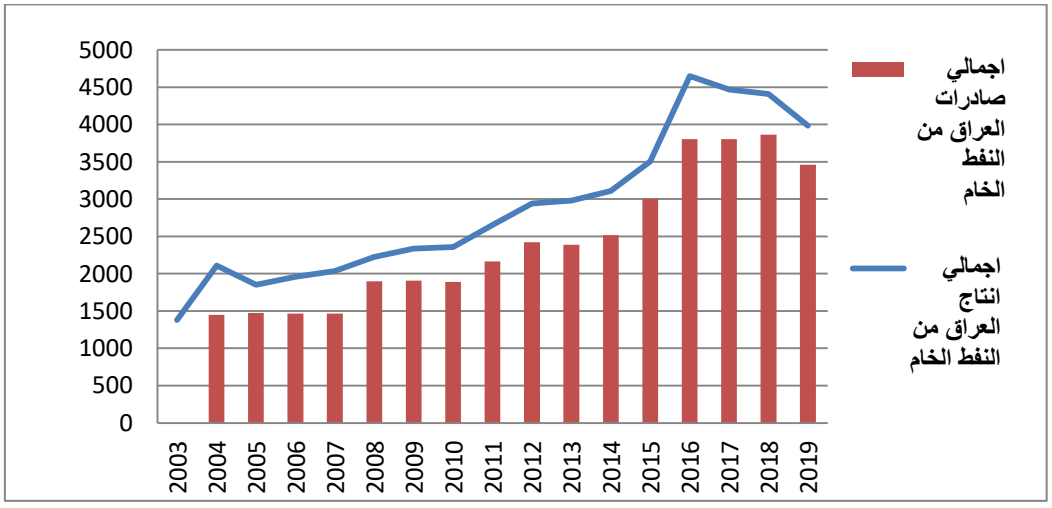

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

المطلب الثاني _ مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي

أن إسهام العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلّي الاجمالي(GDP) وبعض الأنشطة الاقتصادية ، أذ يمثل الناتج المحلّي الإجمالي لأي دولة من أهم المعايير التي توضّح مجمل إنتاج تلك الدولة ، وأيضا يعد هذا الناتج مؤشراً مهما يوضّح من خلاله النمّو الاقتصادي أو الانخفاض ،ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات عميقة ،وذلك بسبب اعتماد البلد على القطاع النفطي ولعدّة سنوات طويلة ، وهذا ما يجعله غير قادر بالاعتماد على نفسه، ويعد أكثر وضوح وانكشاف على العالم الخارجي .

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

ومن خلال الجدول (2) والشكل (2) يلاحظ أنّ الناتج المحلّي الإجمالي ومساهمة قطاع النفط بالناتج خلال مدّة الدراسة تشير البيانات إلى اختلاف في مستويات (GDP) ،ونلاحظ في عام (2003) أنّ الناتج المحلّي بقيمة (٢٩٥٨٥٧٨٨) مليون دينار وقد مرّ البلد نتيجة الحرب الذي حدثت خلال عام(٢٠٠٣) وكان هناك توقف مؤقت في أغلب المشاريع الإنتاجية وتصدير النفط وكذلك غياب الدور السياسي والأمني والاضطرابات سياسية فضلاً عن ذلك شهد البلد في حينها حالة حرب ، واسهم النفط بالإنتاج المحلّي الإجمالي (٦٨.9%)، أمّا في سنة (٢٠٠٩) فقد انخفض الناتج المحلّي الإجمالي مع قطاع النفط مقارنة بعام (٢٠٠٨) وقد اسهم قطاع النفط بالناتج (٤٣.٢%)، وهذا يمثل أدنى مستوى له خلال السنوات السابقة من سنة (٢٠٠٣ –٢٠٠٩) ،ويبرز هذا الانخفاض بالنتاج المحلّي نتيجة الانخفاض الكبير الذي حدث بأسعار النفط في الأزمة العالمية والتي ظهرت خلال العامين (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، وهذا الانخفاض قد أدّى إلى الركود الاقتصادي ، شهد الاقتصاد العراقي خلال عام (٢٠١٩) تعافياً تدريجيا وعلى الرغم من الاضطرابات والتي حصلت في نهاية العام بانخفاض اسعار النفط الخام وبنسبة (٨.٥%)، هذا وقد يعزّز نمّو في المقام الأول إلى الزيادة إنتاج النفط فضلاً عن ذلك الانتعاش في النشاطات الاقتصادية غير نفطية ولا سّيما قطاع الزراعة والصناعة وغيرها أنّ الاقتصاد العراقي لا يزال يمتاز باعتماده على تعزيز دخلة على سلعة واحده أذْ يمّثل القطاع النفطي العامل الأساس والمهم بتنشيط الاقتصاد وكذلك في تمويل الموازنة العامّة وهذا مما يجعل البلد اكثر عرضة للصدمات الخارجية والناجمة عن عدم استقرار في العوائد النفطية، والصادرات نتيجة تقلبات اسعار النفط العالمية ،ويلاحظ ذلك ارتفاع قيمة الناتج المحلّي مع قطاع النفط بالأسعار الجارية ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق (٣.٢%) وبنسبة (٢٦٢٩١٧٢٢٠) مليون دينار مقابل (٢٥٤٨٧٠١٤٤) مليون دينار في عام (٢٠١٨) وقد أسهم قطاع النفط (٤٣.٣%) في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي (Iraq .B. , 2019)

الجدول (2)مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي العراقي للمدّة ٢٠٠٣-٢٠١٩

السنوات	الناتج المحلّي الإجمالي مليون دينار (١)	قطاع النفط مليون دينار (٢)	إسهام قطاع النفط في GDP % (٣)	قطاع الصناعة (٤)	إسهام الصناعة في GDP % (٥)	قطاع الزراعة (٦)	إسهام الزراعة في GDP % (٧)	القطاعات الأخرى (٨)	إسهام القطاعات الأخرى في GDP % (٩)
2003	29585788	20372293	68.9	303724	1.0	2486866	8.4	6422905	21.7
2004	53235358	30855992	58.0	937682	1.7	3693768	6.9	17747916	33.4
2005	73533598	42529152	57.8	971031	1.5	5064158	6.8	24969257	33.9
2006	95587954	53030897	55.5	1473218	1.5	5568986	5.8	35514853	37.2
2007	111455813	59274337	53.1	1817914	1.7	5494212	4.9	44869350	40.3
2008	157026061	87521201	55.8	2644173	1.6	6042018	3.8	60818669	38.8

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

48.9	63835586	5.2	6832552	2.7	3411291	43.2	56563771	130643200	2009
44.9	72771495	5.2	8366232	4.5	7356919	45.4	73569919	162064565	2010
38.2	80711982	4.5	9918317	2.9	6132761	54.4	115488010	212251070	2011
40.6	99790592	4.2	10484949	2.8	6919449	52.4	129030500	246225490	2012
46.7	127697271	4.7	13045856	2.4	6402251	46.2	126442151	273587529	2013
46.5	120968837	4.1	10901963	3.0	7608100	46.4	121131100	260610000	2014
61.1	117068088	4.7	9105070	2.1	3915821	32.1	61626902	191715881	2015
63.1	130557319	3.8	7832047	2.0	4118519	31.1	61361951	203869836	2016
56.6	127512563	3.2	7421602	2.3	5266901	37.9	85794166	225995232	2017
49.1	125315897	2.5	6322763	1.9	4933245	46.5	118298239	254870144	2018
51.4	134862120	3.3	8766770	2.0	5257110	43.3	114031220	262917220	2019

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات .

- **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2017 .**
- **التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء (٢٠٠٣-٢٠١٩).**
- **العمود (٣ و ٥ و ٧، ٩) تَمّ استخراجها من قبل الباحث.**

أمّا نسبة إسهام قطاع (الصناعة والزراعة مع القطاعات الأخرى) ومساهمتها في الناتج المحلّي الاجمالي(٢٠٠٣-٢٠١٩) ومن خلال بيانات الجدول (2) والشكل (2) يلاحظ انّ قطاع الزراعة والصناعة ،والقطاعات الاخرى خلال مدة الدراسة، هناك تذبذب في نسب مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلّي الإجمالي ،ففي عام (٢٠٠٣) كان حجم الانتاج من قطاع الصناعة (٣٠٣٧٢٤) مليون دينار وبنسبة اسهام بلغت (١.٠%) من إجمالي الناتج المحلّي ، نتيجة ما يمّر به البلد خلال تلك المدّة من سقوط النظام وتوقّف في أغلب النشاطات الاقتصادية والجدير بالذكر ان نسبة إسهام الزراعة كانت (٨.٤%) أماّ نصيب القطاعات الاخرى فكانت (٢١.٧%) من إجمالي الناتج ،ويلاحظ بعد تلك المدّة أنّ هناك ارتفاع متعاقب في إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي مع قطاع الصناعة مع انخفاض مستمر في قطاع الزراعة ، اما خلال عام (٢٠١٤) (٧٦٠٨١٠٠) مليون دينار بنسبة إسهام القطاع في الناتج (٣.٠%) أما الانخفاض التدريجي فمستمر في قطاع الزراعة وكانت نسبة الإسهام في القطاع (٤.١%) نهاية (٢٠١٤) بعد أنّ كان في عام (٢٠١٣) (٤.٧%) دخل العراق حالة من الصراع والحرب ضّد التنظيم الارهابي وقد استولى على بعض المناطق والسيطرة عليها (abd, 2022) وانخفضت نسبة اسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلّي لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) مقارنة مع عام (٢٠١٤) إذ كانت (2.0%)و (٢.٣%) بعدما كانت في عام (٢٠١٤)(٣.١%)، إمّا قطاع الزراعة فاستمرت هذه

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

النسب بالانخفاض حتى عام (٢٠١٧) (٣.٢%) ،وهذا الانخفاض بسبب التخصيصات المالية القليلة ،وكذلك انخفاض الدعم الحكومي وعدم توفير مستلزمات الإنتاج ، وكذلك بسبب شحة المياه فضلاً عن سوء الأحوال الجوية وما رافقها من انخفاض بمعدل سقوط الامصار سنوياً فضلاً عن ارتفاع الملوحة في أغلب الأراضي الزراعية وانتشار الأوبئة وعدم استعمال التقنيات الحديثة, وكذلك إغراق الأسوق الزراعية بالمحاصيل المستورة من الخارج (Iraq B. , 2014) . أمّا مساهمة القطاعات الأخرى فبلغت (٤٦.٥%) في عام ٢٠١٤ ، وارتفع على معّدل في عام ٢٠١٦ إلى (٦٣.١%) من إجمالي الناتج المحلّي ،وفي عام (٢٠١٩) فقد ارتفع قطاع الصناعة إلى (٥٢٥٧١١٠) مليون دينار وبنسبه إسهام (٢.٠%) من إجمالي الناتج المحلّي إما قطاع الزراعة فكانت نسبة الإسهام (٣.٣%) من أجمالي الناتج المحلّي أمّا نصيب القطاعات الأخرى فبلغ (٥١.٤%) من إجمالي الناتج .

الشكل (٢)

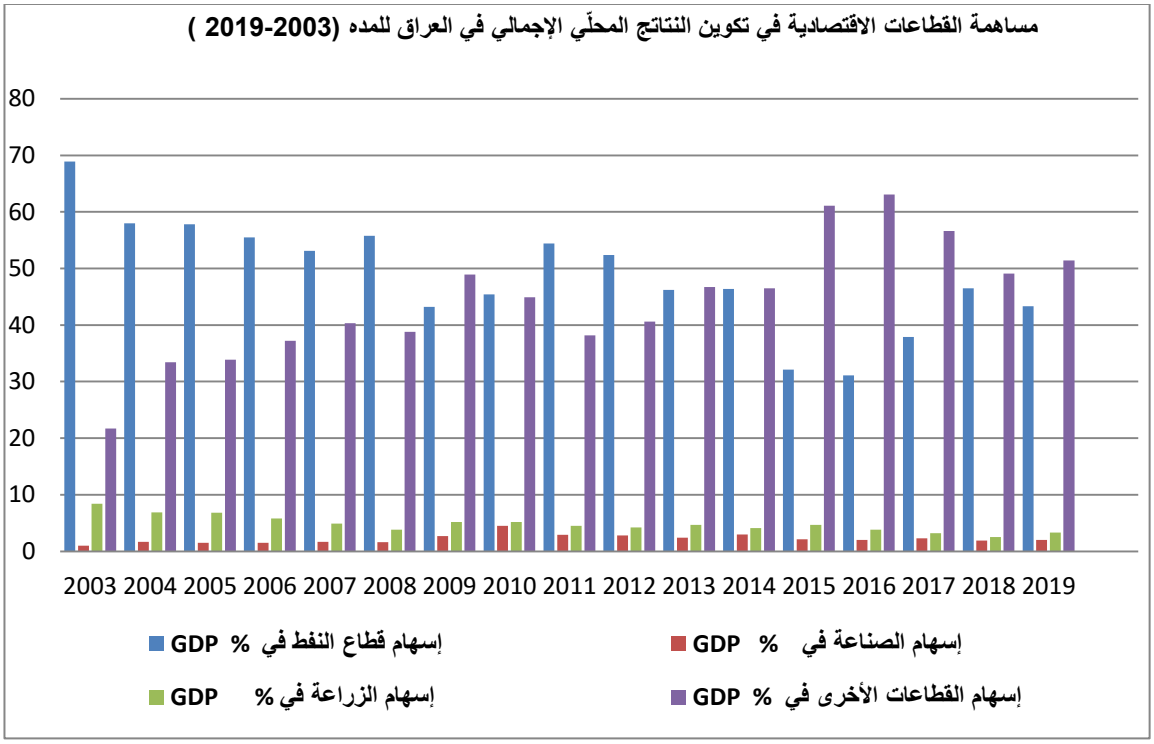

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المطلب الثالث _ إسهام صادرات النفط في مجموع الصادرات

أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً شبه كلّي على العوائد النفطية وبدون القطاع النفطي ، فحركة النشاط الاقتصادي تتوقّف وإلا يوجد قطاع أخر يضاهي قطاع النفط بمقدار المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي وأجمالي صادرات النفط ، وكذلك تمويل الموازنة العامّة للدولة (Saad F. , 2020).

خلال بيانات الجدول (3) والشكل (3) نلاحظ أنّ الصادرات العراق النفطية تسهم مساهمة كبيرة جداً بتكوين مجمل الصادرات خلال مدّة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٩). في عام (٢٠٠٣) كانت قيمة الصادرات النفطية في العراق (٣٥١٨٠٤٦.٧) مليون دينار وبنسبة اسهام (٩٧.٣٥%) من اجمالي الصادرات الكلية وبعد تحسّن وضع البلاد نوعا ما والخروج من مأزق الاحتلال الامريكي ،وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية عن البلد ،والسماح للعراق بتصدير النفط الخام ارتفعت قيمة الصادرات في عام (٢٠٠٤)

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

لتصل(٧٥٢٥٢٦٥.٤) مليون دينار وبنسبة إسهام (٩٥.٧٩%) من إجمالي صادرات الكلية ،واستمرت تلك الزيادة ،بسبب ارتفاع أسعار النفط مع زياده في الإنتاج النفطي. وفي عام (٢٠٠٦) انخفضت نسبة الاسهام من الصادرات الكلّية إلى (٨٤.٢٧%) ،وذلك بسبب ارتفاع مساهمة بقية القطاعات الأخرى ، وبعد عام (٢٠٠٨) انخفضت قيمة الصادرات النفطية بسبب اثر الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط الخام .في الاسواق الدولية لتصل في (٢٠٠٩) إلى (٤٥٧١٩٠٠٠.٤) مليون دينار كانت نسبة الاسهام (٩٨.٦٨%) ، وبعدها اخذت قيمة الصادرات النفطية ترتفع نسبيا نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام ، وفي عام (٢٠١٣) تصل إلى (٣٦٩٤٥٦٠٠.٨) مليون دينار محققة نسبة إسهام (٩١.٨٦%) من إجمالي الصادرات ، وخلال عام (٢٠١٤) انخفضت أسعار النفط وبشكل كبير فضلاً عن دخول العراق مرحلة الحرب الجديدة مع التنظيم الإرهابي وتوقّف بعض الحقول النفطية وانخفاض نسبة الإنتاج النفطي مما أثر على قيمة الصادرات النفطية في العراق إلى (٢٢١٧٦١١٠.٤) مليون دينار مع انخفاض نسبة الاسهام إلى (٩١.٨١%) من إجمالي الصادرات الكلية . وبعد عام (٢٠١٦) بدأت قيمة الصادرات تتحسّن مقارنة بالأعوام السابقة حتى وصلت إلى عام (٢٠١٩) قيمه (٩٧٣٦٨٧٥٢.١) مليون دينار بنسبة إسهام (٩٩.٨%) من أجمالي صادرات الكلية .

الجدول (3)نسبة إسهام الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٩) مليون دينار

السنوات	الصادرات النفطية (١)	الصادرات غير نفطية (٢)	الصادرات الكلية (٣)	نسبة الصادرات النفطية إلى صادرات الكلية % (٤)	نسبة الصادرات غير نفطية إلى صادرات العامّة % (٥)
2003	3518046.7	95468.6	3613515.3	97.35	2.65
2004	7525265.4	331551.1	7856816.5	95.79	4.21
2005	2333621.9	189476.5	2523098.4	92.49	7.51
2006	8843811.2	1649680.1	10493491.3	84.27	15.73
2007	23349327.2	2091174.4	25440501.6	91.78	8.21
2008	32376213.5	2073220.7	34449434.2	93.98	6.02
2009	45719000.4	611020.3	46330020.7	98.68	1.32
2010	58675210.2	1888010.2	60563220.4	96.89	3.11
2011	92341000.6	88400.6	92429401.2	٠99.9	٠0.1
2012	32876530.6	1509100.9	34385631.5	95.62	4.38
2013	36945600.8	3276000.1	40221600.9	91.86	8.14
2014	22176110.4	1978800.1	24154910.5	91.81	8.19
2015	41356000.7	2084000.8	43440001.5	95.2	4.8
2016	50345110.8	656210.5	51001321.3	98.71	1.29
2017	90645000.9	696000.3	91341001.2	99.23	0.77
2018	88588030.7	8559100.6	97147131.3	91.18	8.82
2019	97368752.1	187772.1	97575660.2	99.8	0.2

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات :

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامّة للإحصاء والأبحاث ،النشرات الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة .**

أما صادرات العراق غير نفطية للمدّة (٢٠٠٣-٢٠١٩) من خلال بيانات الجدول (٣) نلاحظ مساهمة القطاعات غير النفطية أقل فاعلية مقارنتا مع قطاع النفط وهذا يعني أنّ اقتصاد العراق اقتصاد ريعيّ وكانت قيمه الصادرات غير النفطية في عام (٢٠٠٤) مرتفعة نسبياً لتصل (٣٣١٥٥١.١) مليون دينار بعدما كانت في عام (٢٠٠٣) (٩٥٤٦٨.٦) مليون دينار وارتفعت نسبة الإسهام أيضا من (٢.٦٥%) إلى (٤.٢١%) نسبتها من اجمالي الصادرات العامّة وعلى الرغم من زيادة الصادرات النفطية ألاّ أنّ الصادرات غير نفطية أيضا بدأت ترتفع من عام (٢٠٠٤) حتى عام (٢٠٠٧) ، وهي تحقّق على نسبة اسهام خلال مدّة الدراسة (١٥.٧٣%) نسبة من الصادرات الكلية ، وخلال عام (٢٠١٣) ارتفعت مجددا نسبة الإسهام إلى (٨.١٤%) وسرعان ما قد عاود الانخفاض المجدد بعد عام (٢٠١٤) بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد وتصل إلى (٦٩٦٠٠٠.٣) مليون دينار. في عام (٢٠١٧) وبنسبة (٠.٧٧%) من الصادرات الكلية ، وفي عام (٢٠١٨) هناك ارتفاع في الصادرات الكلية مع الصادرات غير النفطية لتصل (٨٥٥٩١٠٠.٦) مليون دينار مساهمة بنسبة (٨.٨٢%) من حجم الصادرات الكلية.

الشكل (3)

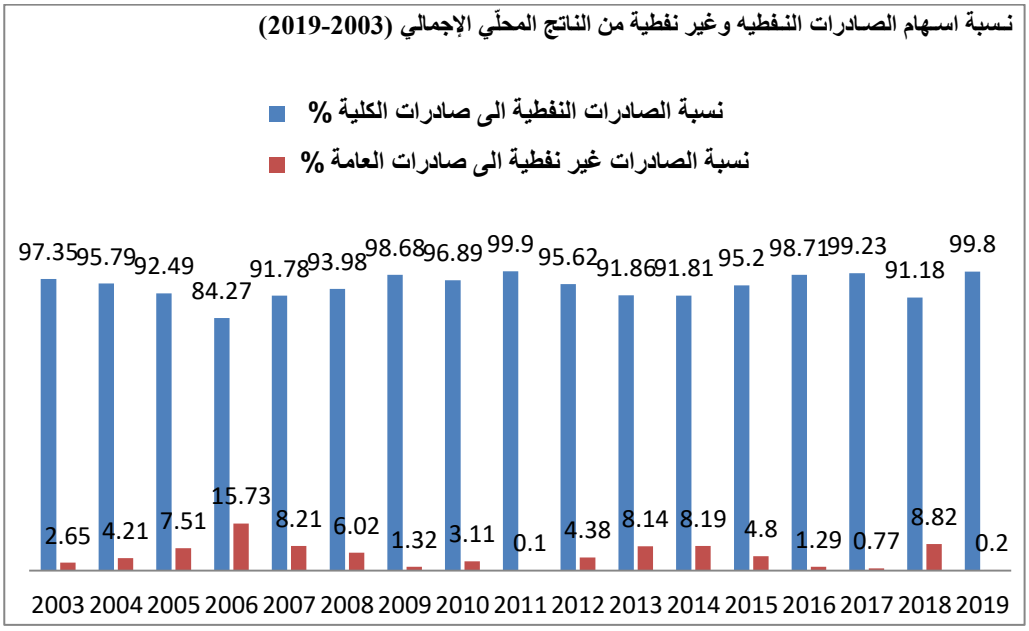

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

قياس اثر الواقع الريعي على بعض المتغيّرات للمده (٢٠٠٣-٢٠١٩).

اثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلّي الاجمالي

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

أنّ النموذج المناسب وفق منهجية (ARDL) هو (٢،٢) ،ويشير ذلك بفترتي إبطاء لكل من الإيرادات النفطية والناتج المحلّي الإجمالي .وكذلك معنوية النموذج ككل بالاعتماد على اختبار اف المحسوبة وانخفاض كل من قيم (Akaike info criterion Schwarz criterion)، فضلا عن أنّ معاملات المتغيّرات جميعها معنوية وعند المستوى ١% وكما في الجدول (4)الاتي:

الجدول (4) الإيرادات النفطية واثرها على الناتج المحلّي الإجمالي

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 07/05/21 Time: 10:52				
Sample (adjusted): 2003Q3 2019Q4				
Included observations: 66 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OR01				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.485408	0.108465	13.69475	0.0000
GDP(-2)	-0.506406	0.105805	-4.786213	0.0000
OR01	1.385017	0.079252	17.47614	0.0000
OR01(-1)	-2.096084	0.197360	-10.62061	0.0000
OR01(-2)	0.767436	0.156680	4.898115	0.0000
C	816716.7	1036896.	0.787655	0.4340
R-squared	0.998509	Mean dependent var		1.78E+08

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

Adjusted R-squared	0.998385	S.D. dependent var	74275331
S.E. of regression	2984895.	Akaike info criterion	32.74254
Sum squared resid	5.35E+14	Schwarz criterion	32.94159
Log likelihood	-1074.504	Hannan-Quinn criter.	32.82119
F-statistic	8037.603	Durbin-Watson stat	2.093674
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

ولإتمام الاختبارات البعدية نستهلها باختبار التكامل وفق منهجية (ARDL) وشكل العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وكما في الجدول الآتي:

الجدول (5) اختبار التكامل طويل وقصير الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Date: 07/05/21 Time: 11:34				
Sample: 2003Q1 2019Q4				
Included observations: 66				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.506406	0.105805	4.786213	0.0000
D(OR01)	1.385017	0.079252	17.476135	0.0000
D(OR01(-1))	-0.767436	0.156680	-4.898115	0.0000
CointEq(-1)	-0.020998	0.009958	-2.108646	0.0392
Cointeq = GDP - (2.6844*OR01 + 38894170.3084)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OR01	2.684404	0.665531	4.033480	0.0002
C	38894170.308396	49636746.425144	0.783576	0.4364

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

يوضح الجدول (5) معاملات المتغيّرات التي ثبتت معنويتها فضلاً عن أنّ معامل معادلة التكامل سالب ومعنوي ،وهو الأهم في الموضوع وكذلك عند مستوى أقل من ٥% ،وبسياق متصل ووفقاً التحليل القصير الأمد اظهرت نتائج التحليل أنّ هناك علاقة طردية واضحة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلّي الإجمالي ما عدا معامل الإيرادات النفطية ذو الابطاء الأول والفرق الأول والذي أظهر تغايرا للعلاقة المذكورة ، لأن نتائج التحليل أظهرت ارتباط المتغّير بعلاقة سالبة معا المتغّير التابع ،ويمكن تبرير ذلك إلى أنّ تذبذب أسعار النفط العالمية من الممكن أنّ يوثر سلبا على الناتج المحلّي الإجمالي بتبني الأنماط المختلفة من الانفاق على مختلف القطاعات.

وكما أظهر اختبار الحدود نتائج جيدة جداً من خلال مقارنة قيمة اف المحتسبة (٢.٣٦٥٤٢٦) ومقارنتها والقيم العليا والقيم الدنيا عند مختلف المستويات المعنوية من ١% إلى ١٠% ويبدوا أنّ قيم (F) تقع خارج الحدود الدنيا والسفلى على حد سواء وكما في الجدول (6).

الجدول (6) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test				
Date: 07/05/21 Time: 11:35				
Sample: 2003Q3 2019Q4				
Included observations: 66				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	K		
F-statistic	2.365426	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	4.04	4.78		
5%	4.94	5.73		
2.5%	5.77	6.68		
1%	6.84	7.84		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/05/21 Time: 11:35				
Sample: 2003Q3 2019Q4				
Included observations: 66				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.506406	0.105805	4.786213	0.0000

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

D(OR01)	1.385017	0.079252	17.47614	0.0000
D(OR01(−1))	−0.767436	0.156680	−4.898115	0.0000
C	816716.7	1036896.	0.787655	0.4340
OR01(−1)	0.056368	0.026957	2.091033	0.0408
GDP(−1)	−0.020998	0.009958	−2.108646	0.0392
R−squared	0.903509	Mean dependent var		3558393.
Adjusted R−squared	0.895468	S.D. dependent var		9232198.
S.E. of regression	2984895.	Akaike info criterion		32.74254
Sum squared resid	5.35E+14	Schwarz criterion		32.94159
Log likelihood	−1074.504	Hannan−Quinn criter.		32.82119
F−statistic	112.3642	Durbin−Watson stat		2.093674
Prob(F−statistic)	0.000000			

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(Eviews 9.0)

ولتكملة باقي الاختبارات أظهر الاختبار التسلسلي عدم معنويه وكذلك ان (chi− Square) وهذا يبرهن ان النموذج خال من الارتباط التسلسلي بين البواقي وكما في الجدول (7) الاتي .

الجدول (7) الاختبار التسلسلي للبواقي

Breusch−Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F−statistic	**0.307595**	**Prob. F(2,58)**		**0.7364**
Obs*R−squared	**0.692696**	**Prob. Chi−Square(2)**		**0.7073**
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 07/05/21 Time: 11:36				
Sample: 2003Q3 2019Q4				
Included observations: 66				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
GDP(−1)	0.014780	0.331291	0.044612	0.9646
GDP(−2)	−0.014781	0.321421	−0.045986	0.9635
OR01	−0.000509	0.080388	−0.006337	0.9950
OR01(−1)	−0.020167	0.461369	−0.043711	0.9653
OR01(−2)	0.020469	0.416398	0.049157	0.9610
C	−11133.74	1182238.	−0.009418	0.9925

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

RESID(-1)	-0.059550	0.364577	-0.163340	0.8708
RESID(-2)	0.082738	0.217516	0.380375	0.7051
R-squared	0.010495	Mean dependent var		-2.52E-08
Adjusted R-squared	-0.108928	S.D. dependent var		2867794.
S.E. of regression	3019949.	Akaike info criterion		32.79259
Sum squared resid	5.29E+14	Schwarz criterion		33.05800
Log likelihood	-1074.155	Hannan-Quinn criter.		32.89747
F-statistic	0.087884	Durbin-Watson stat		2.011392
Prob(F-statistic)	0.998768			

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

أوضحتْ نتائج التحليل أنّ النموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وهو الأخر أظهر عدم معنوية بالتتابع مع اختبار(Chi-Square) وكما في الجدول (8).

الجدول (8) Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.326281	Prob. F(5,60)	0.2654
Obs*R-squared	6.568563	Prob. Chi-Square(5)	0.2548
Scaled explained SS	30.34802	Prob. Chi-Square(5)	0.0000
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 07/05/21 Time: 11:37			
Sample: 2003Q3 2019Q4			
Included observations: 66			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.02E+12	9.36E+12	-0.108853	0.9137
GDP(-1)	1336203.	979485.4	1.364188	0.1776
GDP(-2)	-1194099.	955461.7	-1.249761	0.2162
OR01	-570160.2	715675.7	-0.796674	0.4288
OR01(-1)	-1399840.	1782239.	-0.785439	0.4353
OR01(-2)	1723121.	1414880.	1.217857	0.2280
R-squared	0.099524	Mean dependent var		8.10E+12

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

Adjusted R-squared	0.024484	S.D. dependent var	2.73E+13
S.E. of regression	2.70E+13	Akaike info criterion	64.77475
Sum squared resid	4.36E+28	Schwarz criterion	64.97381
Log likelihood	-2131.567	Hannan-Quinn criter.	64.85341
F-statistic	1.326281	Durbin-Watson stat	2.257306
Prob(F-statistic)	0.265357		

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

وكذلك الحال مع اختبار (ARCH) نفسة الذي أثبت عدم معنويته، وهو دلالة أخرى لخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وكما في الجدول (9) الاتي .

Arch(الجدول (٩)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.084104	Prob. F(1,63)		0.7728
Obs*R-squared	0.086658	Prob. Chi-Square(1)		0.7685
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 07/05/21 Time: 11:38				
Sample (adjusted): 2003Q4 2019Q4				
Included observations: 65 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.92E+12	3.59E+12	2.209448	0.0308
RESID^2(-1)	0.036504	0.125872	0.290007	0.7728
R-squared	0.001333	Mean dependent var		8.22E+12
Adjusted R-squared	-0.014519	S.D. dependent var		2.75E+13
S.E. of regression	2.77E+13	Akaike info criterion		64.77193
Sum squared resid	4.83E+28	Schwarz criterion		64.83884
Log likelihood	-2103.088	Hannan-Quinn criter.		64.79833
F-statistic	0.084104	Durbin-Watson stat		1.996176
Prob(F-statistic)	0.772763			

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

اختبار المجموع التراكمي ومربعاته

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

يظهر الاختبار من خلال الشكلين (٤ و ٥) إذْ يوضح الشكل (٤) ان سلوك المتغيّر داخل الحدّين الحرجين ،وهو أمر جيد للتحليل وخلاف ذلك ظهر في الشكل (٥) لأن سلوك المتغيّر من خلال اختبار مربعات المجموع التراكمي خرجت عن المحددّات الحرجة، وذلك يشير إلى أنّ هناك تغيّرات هيكلية من الممكن أنّ يشهدها النموذج قيد البحث مستقبلاً وكما يأتي:

الشكل (٤) المجموع التراكمي

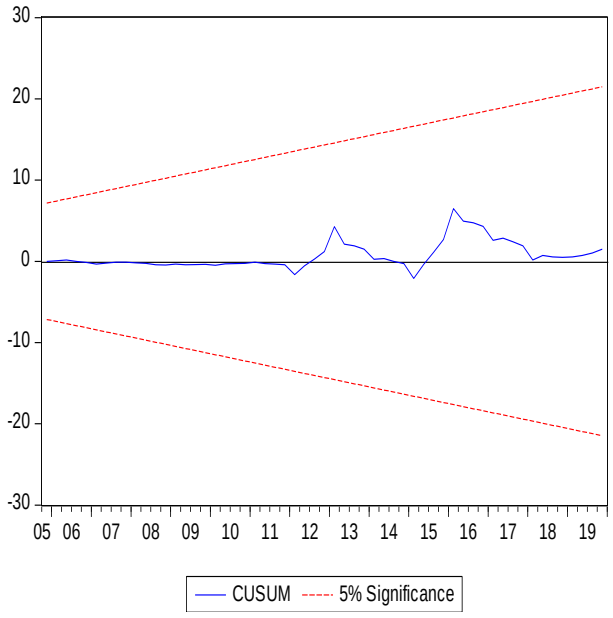

الشكل (٥) مربعات المجموع التراكمي

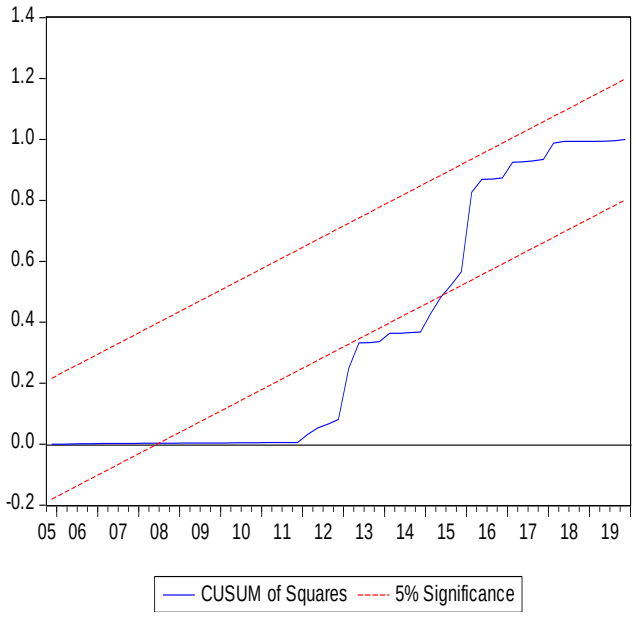

المصدر :- الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 9.0)

أولا- الاستنتاجات العامة

١. من خلال البيانات وتحليلها يتبين ان الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية التي تحقق المتطلبات المالية المتأتية من القطاع النفطي دون باقي القطاعات الاقتصادية أو الموارد الاخرى، ونتيجة لما تقدم فان تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية نتيجة الظروف طارئة التي قد يتعرض لها العالم وكذلك الوضع الأمني الداخلي لها اثر مباشر على الايراد الريعي.

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

٢. إنّ السمة الرئيسة في الاقتصاد العراقي تتضّمن اختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي ومرتبطة بمتغيرات كثيرة خارج مهام وقدرات السلطة النقدية وبمقدمتها السمة الريعية للاقتصاد عراقي ،وكذلك ضعف الطاقة الانتاجية المحلية كالزراعة ،والصناعة هذا مما ادى إلى ضعف الاقتصاد العراقي نتيجة الصدمات الخارجية بسبب اعتماده المتزايد على الإيرادات النفطية ،وان تلك الإيرادات تعد المصدر الاساس لتمويل موازنات الدولة .

٣. امتاز قطاع الزراعة والصناعة بالأداء الضعيف ويعد من اهم المؤشرات فشل سياسة الاقتصادية من اداره اقتصاد البلد بالرغم من توفر الفوائض المالية لسنوات عديده وخصوصا بعد عام (٢٠٠٤) وان تلك المبالغ يمكن استثمارها على هذين القطاعين وتطويرهم ، أذ لا تتجاوز نسبة مساهمه قطاع الزراعة اكثر من (٦.٨%)في احسن الاحوال ،مع تدني نسبة مساهمه قطاع الصناعة ولم تتجاوز مساهمته (٥%) خلال فتره الدراسة .

ثانيا. استنتاجات الجانب القياسي

١ أنّ اختبار منهجية (ARDL) جاء بفعل توليفة السكون و الاستقرارية بين المستوى (٠)I والفرق الأول (١)I لمتغيّرات الدراسة وبمستوى معنوية (١٠%،٥%،١%) على التتابع .

٢ وجود علاقة سلبية بين الايرادات النفطية مع الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) ،ويمكن تبرير ذلك، في أنّ التذبذب أسعار النفط العالمية له خطوة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للعراق كونه يعاني من تخلف في باقي القطاعات الاقتصادية واعتماده المتزايد على الإيرادات النفطية .

الـتوصيـات

١- من الضرورة اعتماد الّية تعديل الموازنة العامّة للدولة والتحول نحو تبني موازنة البرامج والاداء، بما يتلاءم اساساً مع التقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العراقي نتيجة التقلّبات في أسعار النفط .

٢- تبني خطط استراتيجية للاستفادة من الايراد الريعي والعمل على تنويع الصادرات، وزيادة اسهام كل من قطاع الصناعة التحويلية ،والزراعة ، والخدمات في الناتج المحلّي الإجمالي.

٣- فسح المجال امام القطاع الخاص واعادة النظر في القوانين واللوائح القديمة، لتفعيل دوره بالشكل الذي يضمن النهوض بجزء من الفعاليات الانتاجية من اجل الخروج من فخ الريعية .

١.المراجع

.٢Al-Janab, A. (2013). The Rentier State and Dictatorship, 1st edition, Institute of Iraqi Studies, Beirut.

.٣Ibrahim, A. (2016). Measuring the Impact of Oil Revenues on the Growth of the Iraqi Economy for the Period 1970-20 the University of Baghdad, College of Administration and Economics, published thesis.

.٤Omar, H. (1982). Introduction to Economics (Theory of Value), Dar Al Sharq, Jeddah, sixth edition, 1982.

.٥Saad, F. (2020). Requirements for diversification in the Iraqi economy and the promotion of a total dynamic stabilizer outside the rentier economy - an analytical study for the period (2003-2017), Ph.D. thesis, College of Administration and Economic.

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

.٦Abdel-Ridha, N. J. (2012). The concept of the rentier state, research published on the main website of the Civil Dialogue Foundation, www.ahewar.org.

.٧Abdullah, K. (2002). The Political Economy of the Rentier State, Al-Hiwar Al-Motaddin, No. 86.

.٨Al-Fatlawi, K. A. (2011). , Hassan Latif Al-Zubaidi, Principles of Economics, third edition, Al-Nibras Corporation for Printing and Publishing, Al-Najaf Al-Ashraf.

.٩Al-Ghobash, M. O. (2004). Gulf States, more than absolute power - a society less than powerless, the file of the twenty-fifth annual meeting - Development Forum, radical reform and a vision from within, Arab Times, electronic fortnightly magazine, Is.

.١٠al-Jubouri, M. H. (2012). Determining the optimal size of public spending in rentier economies - a study in selected Arab countries, a doctoral thesis, submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Kufa.

.١١Al-Marzouk, H. A. (2008). Public Spending Trends in the Arab State, The Kingdom of Saudi Arabia as a Model, Ph.D. thesis, submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Kufa.

.١٢Al-Shammari, M. (2016). and others, the rentier state and the policy of diversifying the Iraqi economy as a model.

.١٣Al-Shammari, M. S. (2013). Diagnosis of the Dutch disease and the elements of reforming the rentier economy in Iraq, published research, Al-Ghari for Economic and Administrative Sciences.

.١٤Al-Shimi, M. N. (2012). Rentier Economy Concept and Forms, Al-Hiwar Al-Motaddin, Publication, Issue 3637.

.١٥Al-Taie, T. F. (n.d.). The Political Aspects of the Rentier Economy, Adhwaa Center for Research and Strategic Studies, an electronic document available on the website: www.adhwaa.org.

.١٦Al-Tamimi, M. (n.d.). The Future of Development and Democracy in the Arab World, available on the Internet: www.alwaseethalyamania.com.

.١٧Atom, I. (2019). published research, https://e3arabi.com.

.١٨Hussein ali abd. (2022). Analyzing the phenomenon of unemployment in Iraq: the legacy of the past, manifestations of the present, and solutions strategies. Misan Jurnal for Academic studies; http://www.misan-jas.com.

.١٩Hussein, Z. H. (2014). The effectiveness of the functional roles of taxes in the rentier economies of Iraq, a case study for the period 2003-2012), Master Thesis, Al-Mustansiriya University, Baghdad.

.٢٠Iraq, B. (2014). Annual Economic Report 2019, Directorate General of Statistics and Research, Baghdad .

.٢١Iraq, B. (2019). Annual Economic Report , Directorate General of Statistics and Research, Baghdad .

.٢٢Muhammad, A.-T. (2006). The Future of Development and Democracy in the Arab World," Al Waseet Magazine, Yemen, Issue (110.(

.٢٣Organization of the petroleum, o. (2019). Exporting counties(OPEC), Annul statistical Bulletin.

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X

.٢٤others, E. M. (2007). Oil and Tyranny The Political Economy of the Rentier State, Baghdad-Erbil-Beirut, Institute for Strategic Studies.

.٢٥petroleum, O. o. (n.d.). Exporting counties(OPEC), Annul statistical Bulletin ,2019 ،P26.

.٢٦Saad, F. F. (2020). Requirements for diversification in the Iraqi economy and the promotion of a total dynamic stabilizer outside the rentier economy - an analytical study for the period (2003-2017), Ph.D. thesis, College of Administration and Economic.

.٢٧Salih, M. A. (2015). The Reality of the Iraqi Economy and the Challenges Facing It After 2003, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Baghdad, Al-Nahrain University.

.٢٨Smith, A. (n.d.). A reading in the market economy, prepared by Kamel Waznah, Institute for Strategic Studies, without a year of publication.

.٢٩Sunitan, M. b. (2003). the rentier state, the Gulf Cooperation Council as a model, Al-Sharq Al-Awsat Magazine, Issue 8981, July.

.٣٠Yasser, S. (2013). Policy Paper, The Rentier System and Building the Impossible Bilateral Democracy, The Case of Iraq, 2013, Baghdad, Iraq.

ISSN (Paper)-1994-697X (Online)-2706-722X